الأمم المتحدة

A/HRC/36/L.30

الجمعية العامة

Distr.: Limited
26 September 2017
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة السادسة والثلاثون
١١-٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧
البند ١٠ من جدول الأعمال
المساعدة التقنية وبناء القدرات

إسبانيا*، وأستراليا*، وإكوادور*، وألمانيا، وأوروغواي*، وإيطاليا*، وباراغواي، والبرازيل، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا*، وبنما، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو*، وتايلند*، وتركيا*، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً*، وجورجيا، والدانمرك*، ورومانيا*، وسلوفينيا، وشيلي*، وفرنسا*، وقبرص*، وكولومبيا*، ولكسمبرغ*، والمكسيك*، وهايتي*، وهندوراس*، والولايات المتحدة الأمريكية: مشروع قرار

٣٦/... تعزيز التعاون الدولي من أجل دعم النظم والعمليات الوطنية لمتابعة حقوق الإنسان والآليات ذات الصلة، ومساهمتها في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ يشير إلى قرارات الجمعية العامة ١٤١/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، و٢٥١/٦٠ المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦، و٢٨١/٦٥ المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١، وإلى قرارات مجلس حقوق الإنسان ١/٥ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، و٢١/١٦ المؤرخ ٢٥ آذار/مارس ٢٠١١، و٢٥/٣٠ المؤرخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥،

وإذ يذكر أيضاً بقرار الجمعية العامة ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، الذي اعتمدت فيه الجمعية العامة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،

وإذ يسلّم بأن خطة عام ٢٠٣٠ وأهدافَها وغاياتها متكاملة وغير قابلة للتجزئة، وبأنها تُوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وبأن القصد من ورائها إعمال جميع حقوق الإنسان للناس كافة،

* دولة غير عضو في مجلس حقوق الإنسان.

وإذ يؤكد مجدداً التزامه بإعلان وبرنامج عمل فيينا اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فيينا في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣،

وإذ يشدّد على مسؤوليات جميع الدول، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، عن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع وعن حمايتها وتعزيزها دونما تمييز على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الملكية أو الميلاد أو الإعاقة أو أي وضع آخر،

وإذ يذكّر بأن من مقاصد الأمم المتحدة المكرسة في الميثاق تحقيقُ التعاون الدولي على تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان،

وإذ يسلّم بأنه لا غنى عن زيادة التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان في تحقيق جميع مقاصد الأمم المتحدة تمام التحقيق، بما في ذلك التعزيز والحماية الفعالان لجميع حقوق الإنسان،

وإذ يرى أن التعاون الدولي، بما يتفق مع المقاصد والمبادئ المنصوص عليها في الميثاق وفي القانون الدولي، يشكل مساهمة فعالة وعملية في منع وقوع انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية،

وإذ يؤكد أن التعاون التقني، الذي يقدَّم بالتشاور مع الدولة المعنية وبموافقتها، ينبغي أن يكون ممارسة شاملة ينخرط ويشارك في كافة مراحلها جميع أصحاب المصلحة المعنيين على الصعيد الوطني، بمن فيهم الوكالات الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني،

وإذ يسلّم بما لجميع آليات حقوق الإنسان التابعة لمنظومتي حقوق الإنسان الدولية والإقليمية من دور ومساهمة هامَّيْن وقيِّمَيْن ومتعاضدَيْن في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية،

وإذ يؤكد مجدداً على ما للمساعدة التقنية وبناء القدرات، المقدمين بالتشاور مع الدول المعنية وبموافقتها، من دور هام وعلى ما يضيفانه من قيمة في كفالة متابعة التزامات وتعهدات كل منها في مجال حقوق الإنسان وفي كفالة تنفيذها تنفيذاً فعالاً،

وإذ يسلّم بأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان ينبغي أن يستندا إلى مبادئ التعاون والحوار الصادق في جميع المحافل المخصصة لذلك، بما في ذلك في سياق الاستعراض الدوري الشامل، وينبغي أن يروما تقوية قدرة كل دولة على تنفيذ التزاماتها وتعهداتها في مجال حقوق الإنسان،

وإذ يسلّم أيضاً بالدور الهام والبنّاء الذي تؤديه البرلمانات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين في آلية الاستعراض الدوري الشامل، وإذ يشجع استمرار مشاركتها بلا عوائق في النظم والعمليات الوطنية لمتابعة حقوق الإنسان،

وإذ يسلّم كذلك بأن الدول، بدعم من منظومة الأمم المتحدة، ما فتئت تعتمد أكثر فأكثر نُهُجاً شاملة ودائمة في وضع تقاريرها إلى نظام حقوق الإنسان الدولي وفي تنفيذ التوصيات بوسائل منها، على سبيل المثال، إنشاء أو توطيد نُظمٍ وعمليات وطنية لمتابعة حقوق الإنسان، من جملتها آلياتٌ وطنية لإعداد التقارير والمتابعة، حسب الاقتضاء،

وإذ يشدّد على أن من شأن تلك الآليات أن تيسّر مهمة تجميع التوصيات وترتيبها حسب الأولوية، وإدراجها في صميم خطط عمل وطنية لحقوق الإنسان، حسب الاقتضاء، فتساهم بذلك في منع تكرار انتهاكات حقوق الإنسان،

وإذ يؤكد أن من شأن اتباع هذا النهج الكلي إزاء جميع توصيات حقوق الإنسان أنْ يساهم في زيادة التواؤم بين حقوق الإنسان والجهود المبذولة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة على الصعيد الوطني،

وإذ يسلّم بما تقوم به مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من عمل هام في تحديث المؤشر العالمي لحقوق الإنسان باستمرار، وفي تجميع التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان، وفي تطوير منهجيات حسب الاقتضاء لتبيان أوجه التآزر الممكنة فيما بين توصيات حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة،

وإذ يلاحظ أن خطة عام ٢٠٣٠ تسترشد بمقاصد ومبادئ الميثاق، بما فيها الاحترام التام للقانون الدولي، وأنها مبنية على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان وإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية ونتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وأنها تستنير بصكوك أخرى من قبيل إعلان الحق في التنمية، وأنه يتعين تنفيذها على نحو يتسق مع حقوق الدول والتزاماتها بموجب القانون الدولي،

وإذ يرحّب بالمساعدة التقنية وبناء القدرات اللذين تقدمهما مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عن طريق منسقي الأمم المتحدة المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القُطرية، بالتشاور مع الدولة المعنية وبموافقتها، خاصة بغرض دعم إنشاء أو توطيد نظمٍ وعمليات وطنية لمتابعة حقوق الإنسان، بما فيها الآليات الوطنية لإعداد التقارير والمتابعة، على سبيل المثال،

وإذ يذكّر بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٧/٦ المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يُنشئ صندوق تبرعات استئماني خاص بالاستعراض الدوري الشامل بغية تيسير مشاركة البلدان النامية، وخاصة منها أقل البلدان نمواً، في آلية الاستعراض الدوري الشامل، وأن ينشئ صندوق تبرعات خاص بالمساعدة المالية والتقنية، تتم إدارته بصورة مشتركة مع صندوق التبرعات الاستئماني الخاص بالاستعراض الدوري الشامل، حتى يتاح مصدر آخر للمساعدة المالية والتقنية، بالاقتران مع آليات التمويل المتعددة الأطراف، لمساعدة البلدان في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل بالتشاور مع البلد المعني وبموافقته،

وإذ يُذكّر أيضاً بالشروع في الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل، التي سيتم فيها استعراض مدى تنفيذ كل دول عضو في الأمم المتحدة التزاماتها وتعهداتها في ميدان حقوق الإنسان،

وإذ يرى في الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل فرصةً لتقوية انخراط جميع الدول في متابعة وتنفيذ التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان، بوسائل منها تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات، بناء على طلب الدولة المعنية وبموافقتها،

وإذ يعيد تأكيد أهمية تعظيم الفائدة من التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان وأثر تلك التوصيات من خلال تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات بغرض تنفيذها، بناء على طلب الدولة المعنية وبموافقتها، بوسائل منها إنشاء أو تعزيز آليات وطنية لحقوق الإنسان مكلفة بإعداد التقارير والمتابعة، بالتعاون مع أفرقة الأمم المتحدة القُطرية،

١- *يرحّب* بعقد حلقة النقاش التي تتناول تعزيز التعاون الدولي بغرض دعم النظم والعمليات الوطنية لمتابعة حقوق الإنسان، المعقودة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، أثناء الدورة السادسة والعشرين للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، وبالتقرير الموجز الذي قدمه مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان عنها إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الرابعة والثلاثين[(١)]؛

٢- *يشجع* الدول على إنشاء أو توطيد النظم والعمليات الوطنية لمتابعة حقوق الإنسان، ومن جملتها الآليات الوطنية المكلفة بإعداد التقارير والمتابعة، وعلى طلب المساعدة التقنية وبناء القدرات، حسب الحاجة، وعلى إطلاع الدول الأخرى على تجاربها وممارساتها الجيدة توخياً لذلك الغرض؛

٣- *يشجع* الدول وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين على تشجيع المساعدة التقنية وبناء القدرات، بناءً على طلب الدول المعنية وحسب الأولويات التي تحددها، بغرض إطلاع الدول الأخرى على التجارب والممارسات الجيدة في مجال متابعة التوصيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان؛

٤- *يطلب* إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن يواصل تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات، حسب طلب الدول المعنية ووفق أولوياتها، في مجال إنشاء أو توطيد النظم والعمليات الوطنية لمتابعة حقوق الإنسان، بما فيها الآليات الوطنية لإعداد التقارير والمتابعة، حسب الاقتضاء؛

٥- *يدعو* الدول إلى زيادة تبرعاتها تدريجياً لصندوق الأمم المتحدة للتبرعات من أجل التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان، ولصندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية لإجراء الاستعراض الدوري الشامل، وغيرهما من الصناديق الاستئمانية ذات الصلة، وذلك بغرض تمكين كل دولة، بناءً على طلبها ووفقاً لأولوياتها، من إنشاء أو توطيد نظمها وعملياتها الوطنية لمتابعة حقوق الإنسان، بما فيها آلياتها الوطنية لإعداد التقارير والمتابعة، حسب الاقتضاء؛

٦- *يسلّم* بأن بإمكان الآليات الوطنية لحقوق الإنسان المكلفة بإعداد التقارير والمتابعة أن تساهم في بلوغ أهداف التنمية المستدامة عن طريق تقوية قدرات الدول على تقييم الاحتياجات وترتيب الأولويات وتنفيذ التدابير التي تشجع وتحمي بصورة فعالة، بما في ذلك على أساس وقائي، حقوقَ الإنسان لجميع الأشخاص، ولا سيما منهم من يعيش في حالات ضعف، فلا يُترك أحد خلف الركب؛

٧- *يسلّم أيضاً* بأهمية تقوية القدرات وإيجاد أوجه تآزر على الصعيد الوطني من أجل بلوغ أهداف التنمية المستدامة، مع إيلاء الاعتبار الواجب لتوصيات ومعايير حقوق الإنسان؛

(١) A/HRC/34/24.

٨- *يطلب* إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تواصل تجميع وتقييم الممارسات الجيدة والتحديات والدروس المستفادة بخصوص ما يمكن أن تقدمه النظم والعمليات الوطنية لمتابعة حقوق الإنسان، بما فيها حسب الاقتضاء الآليات الوطنية لإعداد التقارير والمتابعة، في تنفيذ التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان، وعند الاقتضاء، في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالاستفادة من الأنشطة التي تكون قد أُنجزت في مجال السياسات الوطنية وحقوق الإنسان وبالاستفادة من زيادة برامج المساعدة التقنية وبناء القدرات، وأن تواصل التوعية بتلك الممارسات الجيدة والتحديات والدروس المستفادة؛

٩- *يقرر* إبقاء هذه المسألة قيد نظره.